

البنك التونسي الليبي

المقر الإجمالي: مبنى البنك التونسي الليبي، شارع الأرض، المركز العمراني الشمالي

ينشر البنك التونسي الليبي قوائمه المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في 31/12/2019 التي ستعرض للمصادقة على الجلسة العامة العادية التي ستعقد يوم 9 جويلية 2020. هذه القوائم مصحوبة بتقرير مراقبي الحسابات السيد فتحي ناجي و السيد سامي قرمازي.

الموازنة المجمعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2019
الوحدة: دينار تونسي

31/12/2018	31/12/2019	مذكرة	الأصول
106 351 633	55 197 888	1 اصل	أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي
176 971 765	339 164 618	2 اصل	ودائع ومستحقات لدى المؤسسات البنكية
440 140 141	366 252 732	3 اصل	مستحقات على الحرفاء
143 119	41 706	4 اصل	المحفظة التجارية
46 115 078	43 635 187	5 اصل	محفظة الاستثمار
48 092 693	45 816 065	6 اصل	الأصول الثابتة
17 755 125	14 341 530	7 اصل	أصول أخرى
835 569 554	864 449 726		مجموع الأصول
			الخصوم
327 974 664	300 003 120	1 خصم	البنك المركزي والحساب اليريدّي إيداعات وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية
356 498 534	441 274 877	2 خصم	ودائع الحرفاء
24 269 124	18 601 922	3 خصم	إقتراضات و موارد خصوصية
33 944 854	31 816 467	4 خصم	خصوم أخرى
742 687 176	791 696 386		مجموع الخصوم
1 131	883		حقوق الأقلية
			الأموال الذاتية
100 000 000	100 000 000	1 مال ذاتي	رأس المال
6 911 413	-7 872 312	2 مال ذاتي	الاحتياطيات المجمعة
-14 030 166	-19 375 231		النتيجة المحاسبية
92 881 247	72 752 457		مجموع الأموال الذاتية
835 569 554	864 449 726		مجموع الخصوم و الأموال الذاتية و حقوق الأقلية

قائمة النتائج المجمعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2019
الوحدة: دينار تونسي

31/12/2018	31/12/2019	مذكرة	البنود
			إيرادات الاستغلال البنكي
34 503 805	37 444 757	1 ايراد	فوائد مستلمة وإيرادات أخرى
15 116 683	23 909 346	2 ايراد	عمولات
2 705 362	2 709 473	3 ايراد	أرباح المحفظة التجارية والعمليات المالية
688 842	686 607	4 ايراد	أرباح محفظة الاستثمار
53 014 692	64 600 183		مجموع إيرادات الاستغلال البنكي
			أعباء الاستغلال البنكي
30 649 405	32 861 574	1عبء	فوائد مدفوعة وأعباء مماثلة
652 470	874 152	2عبء	عمولات مدينة
31 301 875	33 735 726		مجموع أعباء الاستغلال البنكي
21 712 817	31 014 457		النتائج البنكي الصافي
-12 526 942	-4 685 742	3عبء	مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات
-33 242	-243 169	4عبء	مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار
-17 815 758	-20 022 291	5عبء	أجور وتكاليف اجتماعية
-7 322 999	-8 772 131	6عبء	تكاليف الاستغلال العامة
-4 532 549	-16 763 283	7عبء	رصيد الاستهلاكات و مدخرات الاصول الثابتة
-20 518 673	-19 472 159		نتيجة الاستغلال
6 639 794	297 786		رصيد ربح او خسائر على عناصر عادية
-13 878 879	-19 174 373		نتيجة الأنشطة العادية للشركات المندمجة
-151 273	-200 957		الاداء على الارباح
0	0		رصيد ربح/خسارة متأتية من العناصر الطارئة
-14 030 152	-19 375 330		النتيجة الصافية للشركات المندمجة
14	99		حصة الاقلية
-14 030 166	-19 375 231		النتيجة الصافية العائدة للشركة المجمعة

جدول التدفقات النقدية المجمعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2019
الوحدة: دينار تونسي

31/12/2018	31/12/2019	البيانات
أنشطة الاستغلال		
-14 030 166	-19 375 231	النتيجة الصافية
10 167 733	21 692 194	التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات الفوارق الحاصلة :
-649 010	0	ودائع / سحبوات لدى المؤسسات البنكية و المالية الأخرى
78 087 806	84 776 343	ودائع الحرفاء
-56 861 308	67 625 932	قروض للحرفاء و تسبيقات /سداد قروض قروض للحرفاء و تسبيقات
-19 499	101 413	سندات التوظيف
-8 739 666	3 413 595	أصول أخرى
-6 376 554	-539 897	خصوم أخرى
1 579 999	157 694 349	1.1 التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال
أنشطة الاستثمار		
1 366 355	2 236 722	اقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار
2 978 247	-2 153 638	اقتناء / تفويت في أصول ثابتة
4 344 602	83 084	2.1 التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار
أنشطة التمويل		
0	0	ارتفاع / انخفاض رأس المال
-5 562 578	-5 667 202	ارتفاع / انخفاض الافتراضات و الموارد الخصوصية
-619 248	-40 337	استعمالات على الصندوق الاجتماعي
0	0	حصص أرباح مدفوعة
-6 181 826	-5 707 539	3.1 التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل
- 257 225	150 481 404	التغيير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال السنة
-57 453 283	-57 710 508	السيولة أو ما يعادلها بداية السنة
-57 710 508	94 359 386	السيولة أو ما يعادلها نهاية السنة

إيضاحات حول القوائم المالية المجمعة

الإيضاح الأول : تقديم المجموعة

تتكون مجموعة البنك التونسي الليبي من ثلاث شركات مختصة في مجالات متكاملة :

- البنك التونسي الليبي شركة خفية الاسم أنشئت في ديسمبر 1983 وتتمثل أغراض البنك أساسا في قبول الودائع من العموم كيفما كانت مدتها وشكلها وفتح الحسابات المختلفة للهيئات والمؤسسات والبنوك والشركات والأفراد وعقد القروض ومنح التسهيلات الإئتمانية الأخرى لأجال مختلفة وذلك بالعملة المحلية أو بأية عملة أخرى.

ويعطي البنك الأولوية لتمويل المشاريع الإستثمارية والتجارية وبالأخص المشاريع المشتركة منها بين البلدين.

يخضع نشاط البنك للقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض.

يبلغ رأس مال البنك في تاريخ اختتام السنة المالية 2009 ما قدره 70 مليون دينار (مدفوع بالكامل) مقسم إلى 700 ألف سهم بقيمة 100 دينار للسهم الواحد.

هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013 ، الترفيع في رأس مال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة.

ونتيجة لذلك أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار.

- العربية للاستخلاص شركة خفية الاسم أحدثت في أكتوبر 2002 ويتمثل الغرض الأساسي للشركة في تحصيل الديون التي يفوت فيها البنك التونسي الليبي لفائدتها. يبلغ رأس مال الشركة 2 700 ألف دينار (مدفوع بالكامل) مقسم إلى 27 000 سهم بقيمة 100 دينار للسهم الواحد.

- " كاب انفست سيكار "، شركة خفية الاسم أنشئت في أكتوبر 2002 ويتمثل غرضها الأساسي في المساهمة لحسابها أو لحساب الغير وبهدف إعادة إحالتها في تدعيم الأموال الذاتية للمؤسسات وإدارة محفظة من القيم المنقولة وبصفة عامة القيام بكل العمليات المالية أو التجارية أو المنقولة والتي لها علاقة وثيقة بغرض الشركة وتتماشى معه باستثناء امتلاك العقارات عدى ماهو ضروري للقيام بنشاط الشركة يبلغ رأس مال الشركة 1000 ألف دينار (مدفوع بالكامل) مقسم إلى 100.000 سهم بقيمة 10 دينار للسهم الواحد .

1.1 – مساهمة الشركة الأم في رأس مال الشركات الفرعية

يملك البنك التونسي الليبي 26.993 سهما من مجموع 27.000 سهما المكونة لرأس مال شركة "العربية للاستخلاص" وهو ما يمثل مساهمة بنسبة 99,97 % .

أما بخصوص مساهمته في رأس مال شركة " كاب انفست سيكار "، فإن عدد الأسهم التي يملكها بلغ 50.001 سهما وبذلك تكون المساهمة بنسبة 99,98 % باعتبار المساهمة عن طريق العربية للاستخلاص بنسبة 49,99 %.

الإيضاح الثاني: طرق ومراحل التجميع

1.2- طريقة التجميع

يتم اختيار طريقة التجميع حسب نسبة حقوق التصويت التي يمتلكها البنك التونسي الليبي في كل من الشركتين وكذلك حسب قدرتها على توجيه السياسة المالية وكذلك التأثير بصفة فعالة على سياسة التصرف في الشركة.

وعلى هذا الأساس، تم اعتماد طريقة التجميع التام باعتبار درجة المراقبة التي تمارسها الشركة الأم في كل من الشركتين الفرعيتين (99,97% و 99,98% من حقوق التصويت بالشركتين).

2.2- تاريخ الإقفال

اعتمدنا كتاريخ للقوائم المالية المجمعة نفس تاريخ القوائم المالية الفردية لشركات المجموعة وهو 31 ديسمبر من كل سنة.

3.2 - مراحل التجميع

تم إعداد القوائم المالية المجمعة باتباع المراحل التالية :

- تجميع جميع بنود القوائم المالية للشركة الأم والمؤسسات الفرعية سطرًا سطرًا وذلك عن طريق جمع العناصر المتشابهة للأصول والخصوم وحقوق المساهمين وكذلك الشأن بالنسبة للإيرادات والمصروفات،
- إلغاء الأرصدة والعمليات المنجزة بين شركات المجموعة،
- مراجعة كافة الطرق المحاسبية المعتمدة وذلك للتأكد من تطبيق نفس المبادئ في جميع شركات المجموعة ،
- إلغاء القيمة المحاسبية لمساهمة الشركة الأم في المؤسسات الفرعية والحصة الراجعة للشركة الأم في حقوق المساهمين في هذه المؤسسات الفرعية،
- تحتسب حصص الأقلية من النتيجة الصافية للمؤسسة الفرعية وتخصم من نتيجة المجموعة للحصول على النتيجة الصافية المتعلقة بمالكي الشركة الأم،
- تحتسب حصص الأقلية من الأصول الصافية للمؤسسة الفرعية وتعرض بالموازنة المجمعة بصفة منفردة عن الخصوم وحقوق المساهمين للشركة الأم.

4.2 - أهداف التجميع

يقع إعداد القوائم المالية المجمعة لأهداف مالية واقتصادية وتبعًا لذلك فإن الحسابات المجمعة تهدف إلى إعطاء مساهمي البنك التونسي الليبي (الشركة الأم) القيمة الحقيقية لأسهمهم وذلك في إطار وحدة اقتصادية تجمع حصص الأغلبية والأقلية على حد سواء.

وتترجم تبعات هذا التوجه كالاتي :

- فارق الاقتناء : يؤخذ هذا الفارق في حدود نسبة الشركة الأم عند الاقتناء،
- النتائج بين شركات المجموعة: تلغى بالكامل النتائج المحققة والمتعلقة بصفقات مبرمة بين الشركة الأم والمؤسسات تحت المراقبة الكاملة،

- عرض حصص الأقلية: تعرض حصص الأقلية بالموازنة وحساب النتيجة على التوالي بين حقوق المساهمين والخصوم، وخصما من النتائج المجمعة.

الإيضاح الثالث: التصريح بالمطابقة

أعدت القوائم المالية طبقا لمقتضيات نظام المحاسبة للمؤسسات ونخص بالذكر المعيار المحاسبي رقم 35 (القوائم المالية المجمعة) والمعيار المحاسبي رقم 36 (المساهمات في المؤسسات المشتركة) وخاصة المبادئ المتعلقة بتقنيات وقواعد العرض والإفصاح الخاصة بإعداد ونشر القوائم المالية المجمعة.

الإيضاح الرابع: المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة

تشتمل القوائم المالية لمجموعة البنك التونسي الليبي بالنسبة للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات وقد تم إعدادها طبقا للمعيار المحاسبي العام والمعايير المحاسبية (من 21 إلى 25) المتعلقة بالمؤسسات المصرفية وفقا لقرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999.

وتتلخص أهم المبادئ المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية كالآتي:

1.4 – القروض والإيرادات المتعلقة بها

تظهر القروض قصيرة المدى في الموازنة بقيمتها الأصلية بعد خصم الفوائد المسجلة مقدما وغير المستحقة.

كما تدرج القروض المتوسطة والطويلة المدى في الموازنة بقيمة المبالغ التي تم صرفها بصفة فعلية. وبالتالي، تبقى المبالغ التي لم يقع صرفها مسجلة ضمن الالتزامات خارج الموازنة.

وتسجل الفوائد المحصلة بصفة فعلية والتابعة للسنة المالية ضمن الإيرادات فيما تدرج الفوائد المتعلقة بالسنة الموالية في جانب خصوم الموازنة ضمن بند "حساب تسوية الخصوم".

أما الفوائد المستحقة على الديون المصنفة وغير المحصلة بصفة فعلية، فإنها تسجل ضمن حساب فوائد مؤجلة وتأتي خصما من بند "مستحقات على الحرفاء".

وعند تحصيلها بصفة فعلية، تدرج هذه الفوائد ضمن الإيرادات.

2.4 – أصول الإيجار المالي

تسجل الأصول الثابتة الخاصة بالإيجار المالي ضمن الأصول بالموازنة بقيمة شرائها دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة وهي شبيهة بالقروض المسندة للحرفاء. وبالتالي تم إدراجها ببند "مستحقات على الحرفاء".

توزع قيمة الإيجار على النحو التالي :

- جزء أصلي يحمل على أصل مبلغ الدين،
- وجزء خاص بالفوائد.

3.4 – محفظة السندات

تنقسم محفظة السندات التي توجد بحوزة المصرف إلى قسمين: محفظة السندات التجارية ومحفظة الاستثمار.

تحتوي محفظة السندات التجارية حصرا على السندات التي ينوي المصرف التفويت فيها بالبيع على المدى القصير.

تتضمن محفظة الاستثمار أساسا :

- السندات التي يعتقد أن امتلاكها لمدة طويلة يعود بالفائدة على نشاط المصرف (أسهم ورقاع)
- السندات ذات الإيراد القار والتي تم اقتناؤها من قبل المصرف بنية الاحتفاظ بها إلى غاية حلول أجلها (سندات الاستثمار).

تدرج القيمة غير المدفوعة من السندات ضمن الالتزامات خارج الموازنة حسب قيمة الإصدار.

تسجل السندات حسب قيمة الشراء دون اعتبار المصاريف التي وقع تحملها. كما تسجل عمليات الشراء والبيع للسندات في تاريخ انتقال الملكية والذي يوافق إما تاريخ تسجيل العقد ببورصة الأوراق المالية بتونس أو تاريخ الاكتتاب.

تدرج حصص الأرباح المتعلقة بسندات المصرف ضمن الإيرادات بمجرد المصادقة رسميا على توزيع هذه الأرباح.

4.4 – مخصصات المخاطر

1.4.4 – مخصصات المخاطر عن القروض

حددت المخصصات طبقا لمبادئ تقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة الالتزامات المنصوص عليها بمناشير البنك المركزي التونسي عدده 91-24 و 99-04 و 2001-04 و 12-2001 و 02-2012 بتطبيق نسبة مخصص الصنف على قيمة الالتزام المتبقي بعد خصم تقييم الضمانات المتوفرة عن كل حريف.

أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 2 لسنة 2012 ويتعلق بتقييم التعهدات في إطار الإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات الإقتصادية والذي أوجب تكوين مدخرات ذات صبغة عامة تسمى "مدخرات جماعية" تخصم من النتائج لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1).

كما جاء في منشور البنك المركزي عدده 21 لسنة 2013 أنّ البنوك التي لها ديون متعثرة ومشكوك في استرجاعها والتي تجاوزت آجال تسديدها المقررة بمدة تتراوح بين 3 و 5 سنوات ،عليها رصد مخصصات بنسبة 40 % من قيمة هذه الديون وبـ 70 % بالنسبة للديون التي تجاوزت آجال تسديدها مدة تتراوح بين 5 و 7 سنوات وبنسبة 100 % بالنسبة للديون التي تجاوزت بـ 8 سنوات أو أكثر آجال تسديدها .

كما اعتمد البنك على مقتضيات منشور البنك المركزي عدد 12 لسنة 2015 والمنقح بالمنشور عدد 5 لسنة 2017 و ذلك بالإبقاء على التصنيف المعتمد في موفى ديسمبر 2014 بالنسبة للمؤسسات الناشطة في القطاع السياحي و المنتفعة بالإجراءات الاستثنائية.

وقد تم تعريف أصناف الديون من قبل البنك المركزي التونسي كما يلي:

الصنف أ : الديون العادية (ACTIFS COURANTS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها بصفة كلية ومؤكدة في آجالها. ويتّصف الحرفاء من هذا الصنف بـ :

◀ وضعيّة ماليّة متوازنة مدعّمة بوثائق محاسبية مصادق عليها ووضعيات محاسبية مؤقّنة لا يتجاوز إعددها 3 أشهر.

◀ تطابق القروض المتحصّل عليها مع الحاجيات الفعلية للمشروع وقدرته على تسديد ديونه.

الصنف ب : الديون المصنفة (ACTIFS CLASSES)

① الصنف ب 1 : الديون التي تستوجب متابعة خاصة

(*ACTIFS NECESSITANT UN SUIVI PARTICULIER*)

وهي الديون التي يكون استخلاصها بصفة كلية وفي الأجل مؤكداً. وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنها تعمل في قطاع اقتصادي يشهد صعوبات، أو ذات وضعيّة ماليّة تشهد تدهوراً. وبالرغم من ذلك تبقى هذه المشاريع قادرة على تسديد ديونها دون اللجوء بصفة مباشرة إلى الاقتراض التكميلي.

أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 2 لسنة 2012 ويتعلق بتقييم التعهدات في إطار الإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات الإقتصادية والذي أوجب تكوين مدخرات ذات صبغة عامة تسمى "مدخرات جماعية" تخضع من نتائج سنة 2011 لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1) .

② الصنف ب 2 : الديون غير المؤكدة : (*ACTIFS INCERTAINS*)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها الكلي غير مؤكّد في الآجال وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنها تعاني من صعوبات ماليّة تهدّد بقاءها وإستمراريتها وهو ما يستوجب القيام بعملية إعادة هيكلتها وتطهير وضعيتها الماليّة.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بدمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 90 و 180 يوماً.

➔ **نسبة المخصّصات على الصنف ب 2 : 20 %**

③ الصنف ب 3 : الديون المتعثرة : (*ACTIFS PREOCCUPANTS*)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها مهدّداً والتي يمكن أن ينجّر عنها خسائر للبنوك ممّا يستوجب تدخّل هذه الأخيرة بصفة ناجعة للحدّ منها.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بدمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 180 و 360 يوماً والتي قد يستوجب استخلاصها اللجوء إلى النزاعات.

➔ **نسبة المخصّصات على الصنف ب 3 : 50 %**

④ الصنف ب 4 : الديون المشكوك فيها : (*ACTIFS COMPROMIS*)

وهي الديون التي لها نفس خاصيات الصنف ب 3 والتي حلّ أجلها منذ أكثر من 360 يوماً.

➔ **نسبة المخصّصات على الصنف ب 4 : 100 %**

⑤ الصنف ب 5 : الديون المحالة على النزاعات

وهي الديون التي تمت إحالتها على النزاعات وكذلك الديون التي يتعين احتسابها ضمن الخسائر.

➔ **نسبة المخصّصات على الصنف ب 5 : 100 %**

تتمثل الضمانات التي أخذت بعين الاعتبار في :

- الضمانات المقدمة من قبل الدولة
- الضمانات المقدمة من قبل البنوك
- الأصول المالية المرصودة للغرض

- الودائع في حسابات الضمان

- الرهون المسجلة

- قيمة المعدات التي تم اقتناؤها في إطار عقود الإيجار المالي

تتلخص طرق تقييم الضمانات المعترف بها بالنسبة لأهم قطاعات النشاط كما يلي :

✓ تحتسب قيمة الرهن بالنسبة للمشاريع السياحية باعتبار صنف النزل وطاقة استيعابه وكلفة السرير. وتعدل القيمة بتطبيق نسبة استهلاك حسب أقدمية المشروع وحصة المصرف في تمويله.

✓ تحتسب قيمة الضمان بالنسبة للقطاعات الأخرى على أساس تقييم مستقل داخلي أو خارجي وحسب حصة المصرف في تمويل المشروع.

✓ يتم تقييم قيمة الضمان المتمثل في المعدات التي تم اقتناؤها في إطار الإيجار المالي كما يلي :

• المعدات العادية : تطبيق انخفاض بـ 20 % سنويا على سعر الشراء

• المعدات الخاصة : تطبيق انخفاض بـ 40 % سنويا على سعر الشراء

• العقارات : تطبيق انخفاض بـ 5 % سنويا على سعر الشراء

وتطبق نسبة المخصص المستوجب عن كل صنف على الالتزام الصافي بعد خصم قيمة الضمان والفوائد المؤجلة من مجموع الالتزام الأصلي.

2.4.4 - مخصصات عن محفظة السندات

يتم تقييم السندات التجارية حسب أسعارها ببورصة الأوراق المالية في تاريخ ختم الموازنة إذا كانت الشركات المتعلقة بها مدرجة بالبورصة أو بأسعارها الفعلية على السوق. وينجر عن وجود نقص في قيمتها تكوين مخصص يعادل الانخفاض المسجل وفي صورة وجود قيمة زائدة، فهي لا تسجل ضمن الإيرادات.

يقع تقييم محفظة الاستثمار وفقا لسعر الأسهم بالبورصة إذا كانت شركاتها مدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس أو حسب قيمتها المحاسبية التي يتم احتسابها على أساس القوائم المالية الأخيرة المتوفرة لدى المصرف بالنسبة للشركات غير المدرجة بالبورصة. ويقع تغطية انخفاض قيمة هذه الأسهم عن طريق المخصصات.

5.4 - معالجة الأصول الثابتة:

تسجل الأصول الثابتة بكلفة الشراء وتعتمد المجموعة طريقة الاستهلاك القار حسب النسب التالية:

○ البناءات 2.5 % و 5 %

○ أثاث ومعدات المكاتب 10 %

○ تجهيزات وتهيئة 10 %

○ معدات نقل 20 %

○ برامج و معدات معلوماتية 10% و 33 %

6.4 - نظام المحاسبة متعددة العملات:

تعتمد المجموعة على نظام المحاسبة المتعددة العملات طبقا لما جاء بمعيار المحاسبة رقم 23 المتعلق بمعالجة العمليات بالعملة الأجنبية في المؤسسات البنكية. ويقوم المصرف بتحويل المصروفات

والإيرادات المسجلة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي على أساس سعر الصرف بالحاضر المعمول به في تاريخ تسجيلها محاسبيا .

عند نهاية كل فترة محاسبية يتم تحويل عناصر الأصول والخصوم باعتماد أسعار الصرف المصرح بها من قبل البنك المركزي التونسي في تاريخ ختم القوائم المالية وتسجيل الأرباح والخسائر المتعلقة بأوضاع الصرف محاسبيا طبقا لما جاء بالنظام المحاسبي.

7.4 - الضرائب المؤجلة:

تطبيقا لاتفاقية الحذر وبالإستناد إلى ما جاء في الفقرة 35 وما يليها من المعيار المحاسبي الدولي IAS 12 ولغياب مؤشرات واضحة تدلّ على وجود مرابيح كافية في المستقبل القريب، لم يأخذ البنك بعين الإعتبار الضرائب المؤجلة بعنوان الخسائر المسجلة في إطار تحول البنك إلى بنك شمولي. وتجدر الإشارة إلى أنّ البنك بإمكانه ترحيل هذه الخسائر بصفة لا منتهية.

8.4 - أحداث ما بعد الإغلاق:

ضهر وباء **كوفيد 19** بعد نهاية السنة المالية، وبتالي ليس له تأثير على البيانات المالية لعام 2019. بداية الأنشطة تتأثر **بكوفيد 19** اعتبارا من مارس 2020 و من المحتم أن يتأثر البنك من عواقب سلبية، لم يعرف بعد مدى تأثيرها على بياناتها المالية لعام 2020. إن وباء الفيروس **كوفيد 19** مثيرا للقلق بشكل واضح وكل العالم يرقب الوضع عن كثب وقد كانت سلامة الموظفين والمسافرين على راس الأولويات. و يقوم البنك بكل ما في وسعه لضمان استمرارية العمل وللتخفيف من المخاطر.

إيضاحات حول الموازنة المجمعّة

الأصول :

أصل 1: أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي:

بلغ رصيد هذا البند 55.197. 888 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 106.351.633 دينار في 31 ديسمبر 2018 ، وهو كالاتي :

الوحدة: دينار تونسي

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	مذكرة	البيانات
5 891 817	6 174 504	1-1	نقدية بالخرزينة
100 459 816	49 023 384	2-1	أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخرزينة العامة للبلاد التونسية
106 351 633	55 197 888		المجموع

أصل 1-1: نقدية بالخرزينة:

تتمثل النقدية بالخرزينة بتاريخ 31 ديسمبر 2019 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2018 كما يلي :

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد بالدينار التونسي		العملة
2018/12/31	2019/12/31	
2 780 859	2 946 869	الدينار التونسي
1 814 749	1 814 909	الأورو
1 274 581	1 393 011	الدولار الأمريكي
20 799	14 592	الجنيه الاسترليني
611	290	الفرنك السويسري
219	4 833	الدينار الكندي
5 891 817	6 174 504	المجموع

أصل 1-2: أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخرزينة العامة للبلاد التونسية:

ينقسم هذا البند كالاتي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
100 459 812	49 023 380	البنك المركزي التونسي
4	4	مركز الصكوك البريدية
100 459 816	49 023 384	المجموع

أصل 2 : ودائع ومستحقات لدى المؤسسات البنكية:

بلغ رصيد هذا البند 339.164.618 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 176.971.765 دينار في 31 ديسمبر 2018 تفاصيله كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2018/12/31	2019/12/31		
49 369 556	54 324 301	1-2	حساباتنا لدى المراسلين الأجانب وتسهيلات مصرفية
9 128	4 254		حساباتنا لدى البنوك المحلية
49 378 684	54 328 555		حسابات المصرف لدى البنوك
116 835 799	278 271 348	2-2	توظيفات لدى البنوك
10 757 282	6 564 715		مستحقات على المؤسسات المالية
176 971 765	339 164 618		المجموع العام

أصل 2-1 : البنوك المحلية :

بلغت حساباتنا بالدينار التونسي لدى البنوك المحلية ما يلي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		المراسلون المحليون
2018/12/31	2019/12/31	
6 045	1 322	بنك الأمان
2 915	2 820	البنك العربي لتونس
168	112	أكسيس كبيتال بورص
9 128	4 254	المجموع العام

أصل 2-2 : توظيفات لدى البنوك :

تتمثل التوظيفات لدى البنوك بتاريخ 31 ديسمبر 2019 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2018 كما يلي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		التوظيفات
2018/12/31	2019/12/31	
49 063 060	5 316 485	البنك المركزي التونسي بالدولار الأمريكي
21 839 045	81 426 165	البنك البركة بالدولار الأمريكي
17 351 570	9 793 525	لبنك التجاري العربي البريطاني بالدولار الأمريكي
14 958 250	27 981 500	بنك تونس العالمي بالدولار الأمريكي
7 479 125	12 591 675	المصرف الليبي الخارجي بالدولار الأمريكي
5 983 300	73 871 160	بنك اليوباوي بالدولار الأمريكي
0	13 990 750	بنك الاسكان بالدولار الأمريكي
0	2 798 150	البنك التونسي الكويتي بالدولار الأمريكي
0	36 375 950	بنك السلم البحريني بالدولار الأمريكي
0	7 000 000	بنك التونسي العالمي بدينار التونسي
0	2 000 000	بنك الاسكان الدينار التونسي
0	5 000 000	بنك الوفاق الدينار التونسي
161 449	125 988	حسابات مرتبطة بالتوظيفات
116 835 799	278 271 348	المجموع

وتنقسم المستحقات على المؤسسات البنكية و المالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2019 كالآتي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ	المستحقات
334 047 956	مستحقات على المؤسسات البنكية و المالية لغاية 3 أشهر
2 600 001	مستحقات على المؤسسات البنكية و المالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة
2 516 661	مستحقات على المؤسسات البنكية و المالية لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات
0	مستحقات على المؤسسات البنكية و المالية لأكثر من 5 سنوات
339 164 618	المجموع

أصل 3 : مستحقات على الحرفاء :

بلغ رصيد هذا البند 366.252.732 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 440.140.141 دينار في 31 ديسمبر 2018، تفاصيله كالآتي:

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2018/12/31	2019/12/31		
516 907 279	444 419 984	1-3	مساعداات أخرى للحرفاء
74 869 419	84 251 653		أرصدة مدينة للحرفاء
591 776 698	528 671 637		المجموع الخام
-113 514 301	-117 088 604		مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
- 28 160 146	-37 120 540		فوائد مؤجلة
-9 962 110	-8 209 761		مخصصات جماعية
440 140 141	366 252 732		المجموع الصافي

أصل 3-1 : مساعداات أخرى للحرفاء :

بلغ رصيد هذا البند: 444.419.984 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 516.907.279 دينار في 31 ديسمبر 2018 ، تفاصيله كالآتي

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2018/12/31	2019/12/31		
330 912 469	241 645 572	1-1-3	قروض للحرفاء
75 888 521	95 234 936	2-1-3	مستحقات غير مسددة
74 620 747	71 729 000	3-1-3	مستحقات في الاستخلاص
35 485 542	35 810 476		قروض في النزاعات
516 907 279	444 419 984		المجموع

أصل 3-1-1 : قروض للحرفاء :

يشتمل هذا البند على ما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
148 665 822	82 685 145	تمويل عمليات تجارية
80 577 408	72 486 202	محفظة قروض التمويل
100 142 655	84 706 078	جدولة قروض
29 308 379	84 706 078	قروض مسوقة
1 379 584	1 621 147	قروض الإيجار المالي (1)
147 000	147 000	حساب جاري للشركاء
330 912 469	241 645 572	المجموع

(1) بعد خصم الاستهلاكات .

لاحظنا عدم وجود تصنيف حديث صادر عن وكالة تصنيف و / أو بيانات مالية حديثة ومراجعة من قبل مدقق خارجي، لعدة حرفاء لهم التزامات مع النظام المالي بشكل فردي تتجاوز عتبات كل منها 25 مليون دينار، و 5 مليون دينار ، على النحو المنصوص عليه في المادة 7 من المنشور رقم 91-24 الصادر في 17 ديسمبر 1991.

أصل 3-1-2 : مستحقات غير مسددة :

بلغت مستحقات البنك غير المسددة 95.234.936 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 75.888.521 دينار في 31 ديسمبر 2018، وهي كالاتي:

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
39 055 507	42 022 843	قروض غير مسددة على عمليات تجارية
26 986 563	37 957 588	قروض غير مسددة أصلا على قروض التنمية
9 791 531	15 107 404	فوائد غير مسددة على قروض التنمية
54 920	147 101	قروض غير مسددة على الإيجار المالي
75 888 521	95 234 936	المجموع

أصل 3-1-3 : مستحقات في الإستخلاص :

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2019 ما قدره : 71.729.000 دينار مقابل 74.620.747 دينار في 31 ديسمبر 2018 عند نهاية السنة الفارطة، وتتجزء كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
90 436 944	90 436 944	الديون المحالة سنة 2004
12 365 012	12 365 012	الديون المحالة سنة 2005
2 500 879	2 500 879	الديون المحالة سنة 2007
5 698 418	5 698 418	الديون المحالة سنة 2011
- 36 380 506	-39 272 253	مجموع الإستخلاصات و الديون المفرط فيها
74 620 747	71 729 000	المجموع

أصل 4 : المحفظة التجارية :

بلغ رصيد محفظة السندات التجارية بعد خصم المخصصات 41.706 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 143.119 دينار عند ختم سنة 2018. تتجزأ محفظة السندات كالاتي:

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
143 119	41 706	توظيفات لدى " أكسيس كبتال "
143 119	41 706	المجموع

أصل 5 : محفظة الاستثمار:

بلغ رصيد محفظة الاستثمار بعد خصم المخصصات 43.635.187 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 46.115.078 دينار ختم سنة 2018. و تتجزأ محفظة الإستثمار كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
36 898 461	36 898 461	مساهمات مباشرة وأرباح مرتبطة
6 088 662	6 088 662	مساهمات لدى كاب أنفست سيكار
2 632 435	2 572 443	توظيفات في صندوق رأس مال مخاطر
170 000	170 000	توظيفات في صندوق رأس مال مخاطر لدى ATD SICAR
8 224 592	5 846 921	حساب جاري للشركاء وسندات أخرى
54 014 150	51 576 478	المجموع
- 7 899 072	-7 941 291	مخصصات وفوائد مؤجلة على المساهمات
46 115 078	43 635 187	المبلغ بعد خصم المخصصات

تحتوي محفظة الاستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي " NAIB " بما قدره 29.254 ألف دينار تونسي. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف شمال إفريقيا الدولي يدار من قبل

المساهمين في رأس مال البنك وهم من يتولى الحضور في الجلسات العامة والمستفيدون من أرباح البنك. مع العلم بأن مساعي متقدمة تبذل من قبل المساهمين (الدولة التونسية والمصرف الليبي الخارجي) لتسوية هذه الوضعية وفصل ملكية مصرف شمال إفريقيا الدولي عن البنك التونسي الليبي وتفعيل خطة إستراتيجية لتطوير النشاط.

أصل 6 : الأصول الثابتة:

بلغت الأصول الثابتة بعد خصم الاستهلاكات والمخصصات 45.816.065 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 48.092.693 في 31 ديسمبر 2018. ونعرض تفاصيلها بالجدول التالي :

الوحدة دينار تونسي

31 ديسمبر 2018	31 ديسمبر 2019	البيانات
		أصول غير مادية
11 252 123	11 348 763	برامج معلوماتية
-5 808 875	-6 948 576	استهلاكات
5 443 248	4 400 187	الأصول غير المادية
		أصول مادية
1 971 011	307 975	وكالات في طور التهيئة
2 992 819	15 325 836	أصول ثابتة بغرض المتاجرة
1 283 062	1 283 062	أراضي مبنية
27 879 082	29 765 560	بنايات
9 883 584	10 820 706	تهيئة
6 030 922	6 797 017	أثاث ومعدات المكاتب
925 677	925 677	وسائل النقل
13 760	13 760	أصول ثابتة أخرى
50 979 917	65 239 593	القيمة الخام للأصول المادية
		استهلاكات
- 2 766 807	-3 804 289	تهيئة
-3 257 338	-4 433 438	أثاث ومعدات المكاتب
- 668 843	-738 942	وسائل النقل
- 1 590 864	-2 514 029	بنايات
- 8 330 472	-11 490 698	مجموع الإستهلاكات
42 649 445	53 748 895	صافي الأصول المادية
0	-12 333 017	مخصصات على أصول ثابتة بغرض المتاجرة
48 092 693	45 816 065	المجموع الصافي للأصول الثابتة

أصل 7 : الأصول الأخرى:

بلغ رصيد هذا البند 14.341.530 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 17.755.125 دينار في 31 ديسمبر 2018 وهي كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
585 667	526 692	حساب الدولة للأداءات
12 142 906	9 529 574	صكوك وكمبيالات تحت التحصيل وحساب الربط
2 041 671	3 038 607	مدينون مختلفون
2 508 949	695 049	أعباء مسجلة مسبقا وإيرادات للتحصيل
525 932	616 810	قروض وتسبقات للموظفين
1 222 585	1 346 735	أعباء للتوزيع وأصول أخرى
-1 222 585	-1 346 735	إستهلاكات لأعباء للتوزيع
- 50 000	-65 202	مخصصات
17 755 125	14 341 530	المجموع

الخصوم :

خضم 1 : إيداعات وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية :

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2018/12/31	2019/12/31		
164 540 750	111 825 444		ودائع البنوك لأجل
135 069 268	116 926 000	1-1	حسابات المراسلين تحت الطلب
27 202 890	70 500 000	2-1	اقتراضات من البنوك
1 161 756	751 676		الديون المرتبطة
327 974 664	300 003 120		المجموع

خضم 1-1 : حسابات المراسلين تحت الطلب:

تتمثل حسابات المراسلين تحت الطلب في 31 ديسمبر 2019 كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ	البيانات
111 926 000	بنك اليوبي بالي بالدولار الأمريكي
5 000 000	البنك الأهلي التجاري
116 926 000	المجموع العام

خصم 1- 2 : الإقتراضات من البنوك:

تتمثل الإقتراضات من البنوك في 31 ديسمبر 2019 كآلاتي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ	البيانات
43 500 000	بنك البركة
5 000 000	بنك الزيتونة
8 000 000	البنك المركزي التونسي
10 000 000	بنك العربي الدولي
4 000 000	بنك STUSID
70 500 000	المجموع

وتنقسم ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2019 كآلاتي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ	البيانات
300 003 120	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لغاية 3 أشهر
0	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة
0	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات
0	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 5 سنوات
300 003 120	المجموع

خصم 2 : ودائع الحرفاء :

بلغت ودائع وأموال الحرفاء 441.274.877 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 356.498.534 دينار في 31 ديسمبر 2018 وهي كآلاتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
180 020 153	216 088 402	ودائع عند الطلب
46 026 299	37 918 072	حسابات الحرفاء بالدينار التونسي
131 955 749	177 369 977	حسابات الحرفاء بالعملة الأجنبية
2 038 105	800 353	حسابات الحرفاء بالدينار القابل للتحويل
37 653 744	30 697 197	ودائع وأموال أخرى للحرفاء
19 398 347	22 977 873	حسابات الإيداع
91 349 477	137 929 808	ودائع الحرفاء لأجل
91 349 477	137 929 808	توظيفات لأكثر من 3 أشهر
25 928 400	28 967 600	شهادات الإيداع و رقاع الصندوق
2 148 413	4 613 997	الديون المرتبطة
356 498 534	441 274 877	المجموع

وتنقسم ودائع وأموال الحرفاء حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2019 كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ	البيانات
350 711 539	ودائع وأموال الحرفاء لغاية 3 أشهر
86 216 738	ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة
4 346 600	ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات
0	ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 5 سنوات
441 274 877	المجموع

خصم 3 : اقتراضات وموارد خصوصية

بلغت الإقتراضات والموارد الخصوصية 18.601.922 دينار في 31 ديسمبر 2019 وتمثل في اقتراض لدى بنك البركة بمبلغ 6.002.512 دينار و اقتراض رفاعي بقيمة 12.599.440 دينار

خصم 4 : خصوم أخرى

بلغت الخصوم الأخرى 31.816.467 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 33.944.854 دينار في 31 ديسمبر 2018 وهي كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
2 475 926	3 006 768	مدخرات للخصوم و الأعباء
22 123 587	21 174 756	حسابات مرتقبة و حسابات التسوية
17 866 476	16 147 423	صكوك و كمبيالات تحت التحصيل
769 824	769 824	حساب الضمانات على التزامات بالتوقيع في النزاعات
3 487 287	4 257 509	مصرفات للدفع وإيرادات مسبقة
5 608 501	3 893 539	دائنون مختلفون
3 736 840	3 741 404	غير ذلك
2 739 106	2 562 133	حساب الدولة للأداءات
997 734	1 179 271	مخصصات على إجازات للدفع
0	0	حسابات الربط وحساب تسوية الصرف
33 944 854	31 816 467	المجموع

3 - الأموال الذاتية :

بلغ مجموع الأموال الذاتية 72.752.457 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 92.881.247 في 31 ديسمبر 2018 وهي كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2018/12/31	2019/12/31		
100 000 000	100 000 000	1 مال ذاتي	رأس المال
6 911 413	-7 872 312	2 مال ذاتي	احتياطيات مجمعة
106 911 413	92 127 688		مجموع الأموال الذاتية قبل نتيجة السنة المحاسبية
-14 030 166	-19 375 231		النتيجة المجمعة للسنة المحاسبية
92 881 247	72 752 457		مجموع الأموال الذاتية

مال ذاتي 1 : رأس المال

حدد رأس المال الأصلي للبنك بمائة مليون دينار، وقع التخفيض فيه بقرار من الجلسة العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 25 ديسمبر 2004 وذلك لاستعاب قسط من الخسائر المسجلة في موفى 2003 ، هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013، الترفيع في رأس المال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة. ونتيجة لذلك أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار. ليصبح قدره مائة مليون دينار وتتلخص هيكلته في الجدول التالي :

النسبة	عدد الأسهم	المساهمون
50 %	500 000	المساهم التونسي
23,750 %	237 496	الدولة التونسية
26,247 %	262 470	الصندوق القومي للضمان الاجتماعي
0,001 %	10	الديوان التونسي للتجارة
0,001 %	10	الشركة التونسية للتأمين و إعادة التأمين
0,0007 %	7	الديوان الوطني للزيت
0,0007 %	7	الشركة التونسية للملاحة
50 %	500 000	المساهم الليبي
50 %	500 000	المصرف الليبي الخارجي
100 %	1 000 000	المجموع

مال ذاتي 2 : الإحتياطيات المجمّعة

تطورت الإحتياطيات المجمّعة كما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

2018/12/31	2019/12/31	البيانات
5 858 456	-8 666 719	إحتياطيات البنك
975 769	670 175	حصة البنك من إحتياطيات الشركة العربية للإستخلاص
77 188	124 232	حصة البنك من إحتياطيات شركة كاب انفس سيكار
6 911 413	-7 872 312	مجموع النتائج المؤجلة

إيضاحات حول جدول التعهدات خارج الموازنة المجمعّة

تعهد 1 : ضمانات وكفالات مقدمة :

يحتوي هذا البند على التعهدات خارج الموازنة التالية :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
56 987 504	49 399 563	ضمانات و خطابات الضمان و كفالات
11 105	802 581	إلتزامات مكفلة و ضمانات أخرى
56 998 609	50 202 144	المجموع

تعهد 2 : اعتمادات مستندية :

تنقسم الاعتمادات المستندية إلى نوعين :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
408 490 220	126 505 548	اعتمادات التصدير
35 295 084	5 536 109	اعتمادات التوريد
443 785 304	132 041 657	المجموع

تعهد 3 : تعهدات التمويل المقدمة :

بلغ مجموع هذه التعهدات 56.153.133 دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2019 وتتعلق بتعهدات المصرف المتعلقة بالقروض المسندة للحرفاء وغير المدفوعة.

تعهد 4 : ضمانات مقبولة :

يحتوي هذا البند على الضمانات العينية والضمانات الشخصية والتعهدات الأخرى المقبولة من الحرفاء لضمان اعتمادات ممنوحة وتعهدات أخرى لفائدة الحرفاء والضمانات المقبولة من الدولة بعنوان اعتمادات وتعهدات تعاقد عليها البنك مع حرفائه وكذلك الضمانات المتحصل عليها من قبل مؤسسات التأمين والمؤسسات البنكية الأخرى والمؤسسات المالية.

وقد بلغ مجموع الضمانات المقبولة 202.691.561 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 255.315.857 في 31 ديسمبر 2018.

إيضاحات حول قائمة النتائج المجمعة

I- إيرادات الاستغلال البنكي

إيراد 1 : فوائد مستلمة وإيرادات أخرى:

بلغت الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة 37.444.757 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 34.503.805 دينار في 31 ديسمبر 2018 مسجلة زيادة بـ 2.940.952 دينار أي بنسبة 8,5 % تفصيلها كالاتي :

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
فوائد حسابات المراسلين	175 305	422 108
إيرادات التوظيف	6 699 522	5 167 062
فوائد قروض قصيرة متوسطة وطويلة المدى	13 073 311	12 309 449
فوائد على القروض التجارية	7 783 445	7 581 878
فوائد على عمليات التجارة الخارجية	2 597 705	2 866 622
فوائد مدينة على حسابات الحرفاء	6 931 310	6 022 582
إيرادات الإيجار المالي	184 159	134 104
المجموع	37 444 757	34 503 805

إيراد 2 : عمولات دائنة:

تحتوي هذه الإيرادات بالأساس على مختلف العمولات على الضمانات المقدمة (فتح وتعزيز الاعتمادات, أوراق الخزينة) وقد بلغ مجموع هذه الإيرادات 23.909.346 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 15.116.683 دينار في 31 ديسمبر 2018 مسجلة زيادة 8.792.663 (نسبة 58,17 %) تفصيلها كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
عمولات على قروض وعمليات تجارية	7 169 974	6 354 950
عمولات على عمليات التجارة الخارجية	15 468 337	7 437 903
عمولات على الإلتزامات بالتوقيع	1 173 161	1 187 321
عمولات على قروض متوسطة وطويلة المدى	97 874	136 509
المجموع	23 909 346	15 116 683

إيراد 3 : مرابيح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية :

بلغت هذه الإيرادات 2.709.473 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 2.705.362 دينار في 31 ديسمبر 2018.

إيراد 4 : مداخيل محفظة الاستثمار:

بلغت هذه الإيرادات 686.607 دينار في 31 ديسمبر 2019 وتتكون أساسا من أرباح السندات الرقاعية بقيمة 447.711 وإيرادات تفويت وتصرف « كاب أنفست » في بعض المساهمات وفوائد توظيف الشركة العربية للإستخلاص / صندوق رأس مال مخاطر وبدل الحضور بقيمة 238.896 دينار.

II - أعباء الاستغلال البنكي

عبء 1 : فوائد مدينة وأعباء مماثلة:

يحتوي هذا البند على ما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
18 623 167	13 356 683	فوائد على اقتراضات السوق النقدية وودائع المراسلين
439 582	237	فوائد على اقتراضات متوسطة المدى من البنوك والمؤسسات المالية
9 651 314	18 003 616	فوائد على وديان الحرفاء
1 935 342	1 501 038	فوائد على الاقتراضات والموارد الخصوصية
30 649 405	32 861 574	المجموع

عبء 2 : عمولات مدينة :

تتمثل هذه الأعباء في العمولات التي يتحملها المصرف مقابل الخدمات المقدمة من طرف الغير ومن بينهم المؤسسات البنكية. وقد بلغت 874.152 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 652.470 دينار في 31 ديسمبر 2018 مسجلة زيادة بـ 221.682 دينار .

عبء 3 : مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم :

يحتوي هذا البند على التفاصيل التالية :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018	2019	
-7 070 073	-19 571 153	مخصصات المدخرات على مستحقات الحرفاء
2 184 348	1 932 626	استرجاع مخصصات سابقة على مستحقات الحرفاء
944 042	116 369	استرجاع مخصصات على المستحقات المحالة
-729 494	-1 174 614	مخصصات وخسائر على مدخرات للخصوم والأعباء
-13 646	-74 336	خسائر على مستحقات تم التقريط فيها
-7 842 119	1 752 349	مخصصات جماعية
0	12 333 017	استرجاع مخصصات سابقة على سيكول
-12 526 942	-4 685 742	المجموع

عبء 4 : مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار:

يشتمل هذا البند على التفاصيل التالية :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
-33 242	-243 169	مخصصات المدخرات على محفظة الاستثمار
-33 242	-243 169	المجموع

عبء 5 : مصاريف الأعوان :

يحتوي هذا البند على ما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
17 590 948	19 715 429	أجور ورواتب و أعباء اجتماعية
224 810	306 862	تربصات التكوين
17 815 758	20 022 291	المجموع

عبء 6 : أعباء الاستغلال العامة :

يحتوي بند أعباء الاستغلال العامة على التفاصيل التالية :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2018/12/31	2019/12/31	
141 662	168 541	تزويدات المكاتب
268 201	257 853	مصاريف المجالس والجمعيات
471 875	367 000	بدل الحضور
668 628	790 028	مصاريف الهاتف والبريد
1176 862	1 482 656	الضرائب والمعالييم
103 712	56 961	مصاريف مهمات
123 390	99 895	مصاريف الضيافة
37 649	35 319	جرائد ومجلات وتوثيق
106 212	134 614	تنقلات وأسفار
287 097	210 598	منح التأمين
363 217	413 443	ماء وكهرباء وتزويدات أخرى
158 585	75 520	دعاية وإعلان
1149 940	1 791 667	خدمات وأتعاب
1316 926	1 822 353	صيانة وتصليح
210 000	225 000	مساهمة في ودادية البنك
109 885	46 163	اشتراكات و إعانات
589 645	772 081	مصاريف الإيجار ومصاريف أخرى
39 513	22 439	أعباء الإستخلاص
7 322 999	8 772 131	المجموع

عبء 7 : رصيد الاستهلاكات و مدخرات الاصول الثابتة :

يحتوي بند رصيد الاستهلاكات و مدخرات الاصول الثابتة على التفاصيل التالية :

الوحدة : دينار تونسي

2019/12/31	البيانات
4 424 077	مخصصات الاستهلاكات
12 339 206	مخصصات المدخرات
16 763 283	المجموع

إيضاحات حول جدول التدفقات النقدية المجمّعة

إيضاح 1 : السيولة أو ما يعادلها:

يمكن تحليل السيولة أو ما يعادلها ضمن الجدول التالي :

الوحدة : دينار تونسي

2019	البيانات
55 197 888	خزانة و أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
339 164 618	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
-116 926 000	ودائع المراسلين الأجانب
-183 077 120	ودائع واقتراضات البنوك
94 359 386	السيولة و ما يعادلها في نهاية السنة

إيضاح 1-1 : التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة : دينار تونسي

31/12/2018	31/12/2019	البيانات
-14 030 166	-19 375 231	النتيجة الصافية :
10 167 733	21 692 194	التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات
		الفوارق الحاصلة :
-649 010	0	ودائع / سحبيات لدى المؤسسات البنكية و المالية الأخرى
78 087 806	84 776 343	ودائع الحرفاء
-56 861 308	67 625 932	قروض للحرفاء و تسبيقات /سداد قروض قروض للحرفاء و تسبيقات
-19 499	101 413	سندات التوظيف
-8 739 666	3 413 595	أصول أخرى
-6 376 554	-539 897	خصوم أخرى
1 579 999	157 694 349	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال

إيضاح 2-1 : التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة : دينار تونسي

31/12/2018	31/12/2019	البيانات
1 366 355	2 236 722	اقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار
2 978 247	-2 153 638	اقتناء / تفويت في أصول ثابتة
4 344 602	83 084	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار

إيضاح 3-1 : التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة : دينار تونسي

31/12/2018	31/12/2019	البيانات
		أنشطة التمويل
0	0	ارتفاع / انخفاض رأس المال
-5 562 578	-5 667 202	ارتفاع / انخفاض الافتراضات و الموارد الخصوصية
-619 248	-40 337	استعمالات على الصندوق الاجتماعي
0	0	حصص أرباح مدفوعة
-6 181 826	-5 707 539	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة السنة المالية المقفلة بتاريخ 31 ديسمبر 2019

حضرات السادة المساهمين للبنك التونسي الليبي

I. تقرير حول تدقيق القوائم المالية المجمعة

1- الرأي

تنفيذا للمهمة التي أسندتها لنا جلسنتكم العامة، نقدّم إليكم فيما يلي تقرير مراقبتنا للقوائم المالية المجمعة لمجموعة البنك التونسي الليبي المصاحبة لهذا التقرير والشاملة للموازنة في 31 ديسمبر 2019، جدول التعهدات خارج الموازنة، قائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة.

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المجمعة للبنك التونسي الليبي في 31 ديسمبر 2019 المصاحبة لهذا التقرير والتي تبرز مجموع موازنة تبلغ **864.449.726** دينار تونسي ونتيجة محاسبية سلبية تبلغ **19.375.231** دينار تونسي.

في رأينا، فإن القوائم المالية المجمعة المرفقة لهذا التقرير صادقة وتعبّر بصورة وفيّة، من كافة النواحي الجوهرية، الوضعية المالية للبنك التونسي الليبي كما هي في 31 ديسمبر 2019 ولنتيجة عملياته وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية.

2- أساس الرأي مع تحفظات

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات في تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك التونسي الليبي وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الخاصة بمراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أنّ عناصر الإثبات التي تحصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا مع التحفظات الآتي ذكرها :

أ- كما ورد بالإيضاح "أصل 5" تحتوي محفظة الإستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" بما قيمته **29 254** ألف دينار تونسي. غير أن البنك لا يتمتع بالحقوق المنجزة عن ملكية الأسهم مثل الحضور في الجلسات العامة والإنتفاع بالعوائد السنوية المستمدة من أرباح البنك. هذا وتعمل (الدولة التونسية والمصرف الليبي الخارجي) على فصل ملكية مصرف شمال إفريقيا الدولي عن البنك التونسي الليبي وتفعيل خطة إستراتيجية لتطوير نشاط هذا المصرف.

تنص المادة 7 من النظام الأساسي لمصرف شمال إفريقيا الدولي « NAIB » ان البنك التونسي الليبي يكتب بواسطة أمواله الذاتية المتوفرة له من العملة القابلة للتحويل في رأس مال المصرف بالكامل بإسمه وبإسم من يرشحه مع مراعاة قاعدة التساوي بين الجانب التونسي و الجانب الليبي. وهذا تم إحترامه من الدولتين عن طريق المساهمة الغير المباشرة. ويجدر الإشارة ان بطاقة الإكتتاب في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي « NAIB » صادرة بإسم البنك التونسي الليبي بوصفه المساهم صاحب الأغلبية في رأس مال المصرف.

ونظرا لما سبق ولما جاء في المکتوب الوارد من الوزارة الأولى تحت عدد 2009/92 بتاريخ 13 فيفري 2009 الذي يوضح مدى هذه العلاقة بين البنك التونسي الليبي الشركة الأم و مصرف شمال إفريقيا الدولي، وللأحكام القانونية لمجلة الشركات التجارية بتونس، نعتبر أن هذه المساهمة هي على ملك البنك التونسي الليبي بدون أي إلتباس. وفي هذا السياق، يجب على البنك تطبيق المعيار 7 و 25 من النظام المحاسبي التونسي الذي ينص على تكوين

مخصصات بالقيمة الناقصة بين التكلفة والقيمة الاستعمالية. وبأن الوضعية المالية لمصرف شمال إفريقيا الدولي صعبة واماؤها الذاتية سلبية وفي ضل عدم توفر كامل العناصر التي من شأنها تمكيننا من تحديد قيمة ومآل مساهمة البنك التونسي الليبي، الأمر الذي قد يستوجب تكوين مخصصات بالقيمة الجميلة لهذه الأسهم. يتعين على البنك القيام بعملية تقييم شاملة لهذه المساهمة.

خلافاً لمقتضيات الفصل 461 من مجلة الشركات التجارية، لم يقم البنك بإدماج مصرف شمال إفريقيا الدولي « NAIB » ضمن محيط المجموعة والتي تبلغ القيمة المحاسبية مبلغ 29 254 ألف دينار تونسي.

ب- خلافاً لمتطلبات المادة 471 من مجلة الشركات التجارية، فإنه لم يقع مدنا بتقرير مراقب الحسابات للقوائم المالية للشركة العربية للاستخلاص المختومة في 31 ديسمبر 2019، الى حد هذا التاريخ.

3- فقرة ملاحظة

دون التأثير على صحة الرأي المبدي أعلاه، نرى من الصالح أن نلفت انتباهكم للنقاط التالية:

أ- كما ورد في الفقرة « الأحداث بعد تاريخ الإقفال » عرفت تونس مثل بلدان العالم إندلاع أزمة صحية غير مسبوقه تتعلق بإنتشار فيروس (COVID 19) التي لا تزال أثارها النهائية غير معروفة على الإقتصاد العالمي ككل و التونسي بصفة خاصة.

إتخذت السلطات تدابير إقتصادية وإجتماعية استثنائية لمواجهة هذه الافة وتأثيراتها. ومن هذه الأثار نجد عوامل الخطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على عمليات البنك ونتائجها.

ونظرا للوضعية المالية الدقيقة للبنك، نقدر بأن البنك لا يملك الإمكانيات المالية الكافية لمواجهة تبعات هذه الأزمة.

لا يؤدي هذا الحدث الهام بعد اقفال سنة 2019 الى تعديلات حسب الفقرة 35 من المعيار التونسي رقم 14، وذلك لاستحالة اجراء تقدير الاثر المالي المحتمل بطريقة معقولة على الوضعية المالية ونتائجها.

ب- يحتوي بند « الأصول الأخرى » للبنك التونسي الليبي على حساب مدين بمبلغ 822 ألف دينار يتكون من مصاريف الصندوق الإجتماعي الذي تم تخصيصه من طرف البنك بالكامل مع العلم أن النظام الأساسي للصندوق الإجتماعي لا يسمح للبنك بتمويله في غياب أرباح محققة.

ت- تحصل البنك التونسي الليبي على قرار إستئنافي مدني بات لفائدته باحالة جملة من العقارات على ملك الحريف « SICOL » بقيمة قدرت سنة 2011 بـ 12.5 مليون دينار حسب تقرير إختبار خبير لدى المحاكم. ولقد قام البنك في 2019 بتسجيلها ضمن الأصول غير التشغيلية تعرض للبيع بقيمة قدرها 12.3 مليون دينار وتغطية هذه الأصول غير التشغيلية بالكامل عن طريق المخصصات الى حين يتسنى للبنك التفويت في هذه الأصول وتحصيل مبالغها وإسترجاع المخصصات المتعلقة بها.

4- تقرير مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول على المعلومات الواردة في التقرير السنوي.

إن رأينا في القوائم المالية المجمعّة لا تشمل ما تضمنه تقرير مجلس الإدارة، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد على ما ورد في هذا التقرير.

وفقا لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات البنك المضمّنة في تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس الإدارة وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما اطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير مجلس الإدارة به أخطاء جوهرية. وإذا استنتجنا استنادا إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير المجلس فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها.

وليس لنا ما نذكره في هذا الصدد.

5- مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية المجمعة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً بالبلاد التونسية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية المجمعة، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك.

6- مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية المجمعة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول تأكيد على المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيايل أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية المجمعة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المجمعة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهري حول قدرة البنك التونسي الليبي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية المجمعة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية المجمعة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك فيما يتعلق بمجال ورتزنامة أعمال التدقيق وأمور التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

II. تقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

1- عدم إحترام البنك التونسي الليبي لنسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة ونسب الحذر المتعلقة بتقسيم المخاطر على الحرفاء

تبرز القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2019 للبنك التونسي الليبي أموال ذاتية صافية بـ 43 099 ألف دينار بعد طرح مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي " NAIB " بما قيمته 29 254 ألف دينار. وبالتالي فإن الأموال الذاتية للبنك التونسي الليبي أصبحت تمثل 5.36% من مجموع مخاطر البنك ولا تمكن البنك من إحترام نسبة كفاية رأس المال المحددة بـ 10 % ونسب الحذر المتعلقة بتقسيم المخاطر على الحرفاء طبقا لمتطلبات مناشير البنك المركزي التونسي. كما لاحظنا انخفاض هام في نسبة السيولة الى مستوى 7.25% مقابل نسبة ترتيبية بـ 100%.

وبالتالي، فإن الوضعية المالية قد تعرض للبنك التونسي الليبي الى الغرامات المنصوص عليها في المنشور 06-2018 المتعلق بملائمة الأموال الذاتية والمنشور 14-2014 المتعلق بنسبة السيولة.

واعتبارا لما سبق ومقارنة بالمعايير المنصوص عليها من قبل البنك المركزي وفي صورة عدم تجسيم الحلول المقترحة من طرف مجلس الادارة لتصحيح التوازنات الهيكلية، فإن الوضعية المالية للبنك تصبح حرجة ويمكن ان ينجر عنها الشك في استمرارية نشاطه.

تونس، في 04 جوان 2020

شركة خدمات الأعمال والتدقيق آس- بي- أي

سامي قرمازي

مكتب فتحي ناجي

فتحي ناجي